شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

يصعب قراءة الصفحات
الاصلية

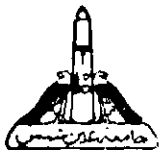

الحقوق

٣٤٨,٢٢
٣٠٨
جامعة عين شمس - كلية الحقوق
تم الإيداع
المكتبة

دور النيابة العامة
في قانون المرافعات

دراسة تأصيلية مقارنة

رسالة مقدّمة من : نجيب محمد مصطفى بكير
لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة الحكم مكونة من :

١ـ الأستاذ الدكتور عبد الباسط جميعي ..... رئيسًا
٢ـ الأستاذ الدكتور رءوف عبيد ..... } عضوين
٣ـ الأستاذ الدكتور محمد عبد الجواد ..... }

مقدمة

الحكمة فى اختيار الموضوع وبيان أهميته علميا وعمليا :

كان العدل وسيظل « حلم كل إنسان ، وأمل مفكريه ، وجوهر شرائعه وغاية الغايات بالنسبة إليه » كما عبرت عن ذلك المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الجديد الصادر سنة ١٩٦٨ .

وفى مجتمعنا العربى الاشتراكى - حيث العدل كالخبز ، حق محتوم لكل مواطن ، يستحيل الرجاء إلى إرادة ، يمليها الشعب ويفرضها ، بسلطان لا ترتد له مشيئة .

— لذلك فمن أهم مسئوليات الدولة إقامة العدل بين الأفراد وإعطاء كل ذى حق حقه منهم - حتى لا يقيم كل فرد من ذاته حكما بينه وبين غيره ويسعى إلى أخذ ما يدعيه لنفسه بيده - فتكون الغلبة للفرد دون الحق وتعم الفوضى التى لا يبقى معها أى مجتمع .

— والدولة تباشر مسئوليتها هذه بواسطة السلطة القضائية - ولا يخلو التشريع فى بلد ما من قوانين تنظم محاكمه ، وتحدد اختصاصاتها ، وتوزع العمل فيما بينها ، وتبين طرق الالتجاء إليها للاستعانة بها - وقد اصطلح على تقسيم هذه القوانين أقساما ثلاثة :

١ — قوانين النظام القضائى

Lois d'organisation judiciaire

٢ — قوانين الاختصاص Lois de Compétence

٣ — قوانين المرافعات Lois de procédure

وتطلق تسمية المرافعات La procédure بمعناها العام على هذه القوانين بأقسامها الثلاثة (١) .

وأما المرافعات - بمعناها الخاص - فهي إجراءات التقاضي ذاتها وما يتعلق بها من القواعد - وبذلك - لا تشمل المرافعات في هذا المفهوم إلا النوع الثالث من التقسيم المتقدم .

وتحتل القواعد الإجرائية - في المواد المدنية والتجارية بوجه خاص - أهمية قصوى سواء في الفكر القانوني أو في العمل القضائي(٢) - إذ لا يكفي أن تكون في البلاد قوانين تعين حقوق الأفراد وتحدد واجباتهم فيما بين بعضهم وبعض وفيما بينهم وبين الدولة - بل يلزم أن تبين القوانين إجراءات حماية الحقوق والإلزام بالواجبات المقررة في تلك القوانين .

— وتقوم الدولة - كما اشرنا من قبل - عن طريق السلطة القضائية - بحماية الحقوق والإلزام بالواجبات المنوه عنها .

— وتهدف قواعد قانون المرافعات إلى تحقيق حماية الحقوق والإلزام بالواجبات .

---

(١) وقد أطلق عليها البعض اسم Le droit judiciaire أي القانون القضائي لتعلقها جميعا بكل ما يتصل بالمحاكم — (المرافعات - موريل رقم ٤-١٩٣٢) .

— هذا والتقسيم الثلاثي السابق لا يبلغ مبلغا من الدقة ننضبط به حدود كل قسم - بل إن هذه القوانين تتصل جميعا ببعضها صلة الخصوص بالعموم أو صلة التدرج من الإجمال إلى التفصيل - وفضلا عن ذلك فإنه كثيرا ما يجمع القانون الواحد نصوصا من نوعين أو أكثر من الأنواع الثلاثة .

- للمرافعات المدنية والتجارية - الأستاذ الدكتور محمد حامد فهمي - القاهرة ١٩٣٨ -

(٢) أي من الناحيتين العلمية والعملية .

ـ وفى سبيل الوصول إلى تلك الغاية ـ نجد أن لقواعد المرافعات مهمتين ـ مهمة قانونية وأخرى اجتماعية .

ـ أما المهمة القانونية فتتحقق بإيصال الحق إلى صاحبه عند النزاع و ألشك فيـه .

ـ والمهمة الاجتماعية بمنع سلب الحقوق واغتيالها وذلك بمنع المدين ـ مثلا ـ من المماطلة ووضع حد للعناد والمشاكسة .

ـ وإذا تتبعنا تطور التشريع فى المرافعات المدنيـــة والتجارية (الإجراءات المدنية والتجارية) ـ سواء ـ إذا اقتصرنا على التشريعات المحلية فى مصر ـ منذ القانون الأهلى والمختلط إلى قانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ثم القانون الحالى ١٣ لسنة ١٩٦٨ ـ أو إذا نظرنا إلى التشريع المقارن ـ نجد أنه خولت النيابة العامة دوراً هاماً فى قانون المرافعات زادت أهميته بتطور التشريع سواء فى التشريع المصرى ـ كما أشرنا ـ أو التشريع المقارن ـ الذى تخيرنا منه القوانين التالية :

١ـ القانون السوفييتى ـ نظراً لأن جهاز الادعاء العام(١) له دور بالغ الخطورة للغاية فى هذا القانون ولأن البحث فيه ـ يعد فى حقيقة الأمر ـ إكتشاف لنظام مجهول لدينا ـ مما يزيد من الأهمية الكبرى للبحث والدراسة الوصفية التأصيلية لأحكام هذا القانون .

٢ـ القانون الفرنسى ـ باعتبار أن نظام النيابة العامة المعروف فى القانون المصرى هو فى أصله ـ نظام فرنسى ـ كما سيبين من البحث ـ وهو يمثل التشريعات اللاتينية .

٣ـ القانون المصرى

---

(١) وجهاز الادعاء العام هو (البروكوراتورا) فى الاتحاد السوفييتى التى يدخل فى اختصاصاتها دور النيابة العامة كما سنبين فيما بعد

تقسيم :

-- نظراً لضخامة هذا البحث وتشعب الموضوعات التى تعرض لها فقد قسمناه إلى أربعة أجزاء :

الجزء الأول : وخصصناه لبحث دور جهاز الادعاء العام[1] فى قانون المرافعات المدنية السوفييتى .

الجزء الثانى : وتناولنا فيه دراسة دور النيابة العامـــة فى قانون المرافعات المدنية الفرنسى .

الجزء الثالث . وعرضنا فيه دور النيـابة العامة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية المصرى .

الجزء الرابع . واستعرضنا فيه تأصيل دور النيابة فى قانون المرافعات على ضوء الدراسة المقارنة فى القوانين الثلاثة (السوفييتى والفرنسى والمصرى)

---

(١) جهاز الإدعاء العام فى الاتحاد السوفييتى يعرف باسم (بروكورانور) « Prokouraura » حسب المفهوم الاصطلاحى ـــ ويعرف قانون المرافعات المدنية السوفييتى باسم « جراجد انسكى برالس والى كودكس » وجدير بالذكر أن جهاز الإدعاء العام فى الاتحاد السوفييتى يشمل اختصاص كل من النيابة العامة والنيابة الإدارية والرقابة الإدارية والنيابة العسكرية وقضايا الحكومة وبعض مهام المخابرات ومجلس الدولة فى الافتاء والمدعى العام الأشتراكى فى مصر كما سنبين تفصيلا فيما بعد .

ـــ ولذلك إذا ترجمنا كلمة بروكوانورا لغويا (بالنيابة) فان هذه الترجمة لاتصدق إلا على جزء من اختصاصات البروكورانورا وأما فى المعنى الاصطلاحى فتعرف بجهاز الإدعاء العام ويرأسه المدعى العام فى الاتحاد السوفييتى .

ـــ ماليا روف م . ب ـ المدعى العام ـ المجلة القانونية الاشتراكية سنة ١٩٦٤ العدد التاسع .

ـــ قانون السلطة القضائية والنيابة الإدارية والرقابة الادارية ومجلس الدولة والأحكام العسكرية وفرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب فى مصر .

الجزء الأول

دور جهاز الادعاء العام (*)
في قانون المرافعات المدنية السوفييتي

(*) قانون المرافعات المدنية السوفييتى الذى نشير إليه هو القانون المعتمد فى الاجتماع الثالث لهيئة السوفييت الأعلى فى دورتها السادسة فى ١١ يونيو سنة ١٩٦٤ والمصدق عليه برقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

تقسيم: في الجزء الأول من هذه الرسالة المخصص لدراسة دور جهاز الادعاء العام في قانون المرافعات المدنية السوفيتي - سوف نقسم البحث في هذا الجزء إلى ثلاثة أبواب على النحو التالي :

- باب أول في/ تاريخ إنشاء جهاز الادعاء العام في الاتحاد السوفييتي والنصوص التشريعية المتعلقة به ونظامه .

- باب ثان في/ دور جهاز الادعاء العام في الرقابة العامة في الاتحاد السوفييتي .

- باب ثالث في دور جهاز الادعاء العام في الرقابة الخاصة في الاتحاد السوفييتي.